الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
07 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة ميلون (نائب الرئيس) ..... (الأرجنتين)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

10-65055 (A)

في غياب السيد تومو مونيي (الكاميرون)، تولت السيدة ميلون (الأرجنتين)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/65/89 و 91 و 92 و 113 و 114 و 116؛ A/C.3/65/L.2 و L.4-L.6؛ E/2010/30 (الملحق ١٠))

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/65/89 و 93 و A/C.3/65/L.3)

١ - **السيد عمادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه لا يمكن القضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة إلا عن طريق بذل جهود تعاونية ومتضافرة استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. فعلى الرغم من وجود صكوك قانونية دولية كافية نسبياً، إلا أن زراعة المخدرات، وإنتاجها، والاتجار بها، واستهلاكها قد زاد بصورة حادة في السنوات الأخيرة، كما أن الإخفاق في حل قضية المخدرات في أفغانستان قد زاد من خطورة الموقف.

٢ - وقد أيدت إيران دائماً إنشاء آليات للتنسيق الدولي والإقليمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات بصورة فعالة، وقدمت دعماً خاصاً للمبادرة الثلاثية لكل من إيران وأفغانستان وباكستان. وقد أسفرت هذه المبادرة، التي أيدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عن إنشاء مكاتب اتصال في منطقة الحدود بين البلدان الثلاثة وعن ضبط شحنات من السلائف. وقد تعاونت إيران أيضاً مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي في المبادرات الخاصة بمكافحة المخدرات.

٣ - وقد خصصت إيران الآلاف من ضباط الشرطة وملايين الدولارات لجهودها من أجل القضاء على عبور المخدرات غير المشروعة من أفغانستان، كما عززت حدودها الشرقية. ونتيجة لهذه الإجراءات، تمكنت إيران من ضبط كميات من الأفيون والهيروين أكبر مما ضبطه أي بلد آخر. وفضلاً عن ذلك، وقّعت إيران، في سياق مكافحتها للاتجار غير المشروع بالمخدرات، مذكرة تفاهم مع نحو ٤٠ بلداً، ووفرت العلاج، وإعادة التأهيل، والتدريب المهني لمدمني المخدرات وشجعت على مشاركة المنظمات غير الحكومية في برامج الحد من الطلب. وشاركت إيران أيضاً في إعمار أفغانستان وفي تنميتها البديلة، وتعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقليص العرض والطلب وتعزيز سيادة القانون. وهناك حاجة عاجلة لتعزيز السياسات والبرامج الإقليمية والعالمية من أجل دعم المبادرات القائمة.

٤ - **السيدة مورغان سوتومايور** (المكسيك): قالت إن حكومتها تتخذ خطوات حاسمة لمكافحة المنظمات الإجرامية التي تمارس الاتجار بالمخدرات والجرائم المتعلقة بها. فقد وضعت استراتيجية للأمن الوطني تقوم على زيادة تواجد السلطات العامة في جميع أنحاء البلد، والقضاء على الفساد، وتصفية الشبكات الإجرامية، واتخاذ تدابير للوقاية وإعادة تأهيل مدمني المخدرات، وتشجيع التعاون الدولي.

٥ - ونتيجة لذلك، أحرزت المكسيك تقدماً كبيراً في إضعاف قدرة المنظمات الإجرامية على العمل واستعادت سلطة الدولة في المناطق التي يتم فيها الإفلات من العقاب. غير أن مكافحة الاتجار بالمخدرات يتطلب شراكة المجتمع المدني لدعم استراتيجية الأمن الشامل. وقد اعترفت الأمم المتحدة بإنجازات المكسيك في التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٠، الذي أشار إلى أنه على الرغم من العنف المرتبط بالمخدرات، إلا أن معدل القتل كان أقل بدرجة كبيرة من المتوسط الإقليمي.

٦ - وأضاف أن الروابط بين الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية الخطيرة الأخرى آخذة في الازدياد. لذا يلزم وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة هذه المشكلة على المستوى العالمي، فضلا عن إجراءات لتخفيض العرض ترافقها تدابير لتخفيض الطلب، مع وضع غسل الأموال والاتجار بالأسلحة النارية في الاعتبار.

٧ - وقال إن المشكلة متعددة الجوانب وتتطلب تعاوناً دولياً متزايداً وتقاسماً للمعلومات. ولهذا، فإن المكسيك، كما فعلت في السنوات السابقة، ستقدم قراراً شاملاً عن التعاون الدولي في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وهي تدعو الدول الأعضاء إلى احترام التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، والإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية الذي اعتُمد في الدورة السابقة. وقال إن محاربة المشكلة ليست مسؤولية قاصرة على بلد واحد أو على إقليم واحد، ولكنها التزام عالمي يجب تنفيذه من جانب المجتمع الدولي استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

٨ - **السيد تاكاشيما** (اليابان): قال إن الجريمة المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتلحق أضراراً جسيمة لسبل معيشة ورفاه الأفراد المتضررين، وتشكل تهديداً للأمن. ولا يزال المجتمع الدولي، برغم الجهود الكبيرة، يواجه تحديات ضخمة في الحرب التي يخوضها ضد هذا النشاط الإجرامي. وأضاف أن العولمة سهلت الاتجار بالبشر والتهريب عبر الحدود، وكذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة، وساعدت جماعات وشبكات الجريمة المنظمة على تنويع عملياتها.

٩ - وقال إن هناك علاقة بين الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية. فجماعات الجريمة المنظمة تعمل من وراء الستار في دول تعاني من النزاعات وفي حالة ما بعد انتهاء النزاع لتضرّ بالنسيج الاجتماعي وتعرقل إقرار سيادة القانون والتنمية المستدامة. ويزداد تفاقم هذه الأنشطة الإجرامية عن طريق الفساد وتأثيره الضار في جميع أنحاء المجتمع الدولي.

١٠ - ولمحاربة هذه الأنشطة الإجرامية، يجب على الدول الأعضاء أن تعزز تعاونها استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، ويجب أن تؤكد تمسكها بجميع الصكوك القانونية ذات الصلة. وفضلاً عن هذا، يجب على جميع أصحاب المصلحة مضاعفة جهودهم من أجل التصدي للأسباب الجذرية للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١١ - وتقدم اليابان، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، مساعدات لمكافحة هذه الجريمة. وقد تضمنت المبادرات الناجحة مشاريع لمكافحة الاتجار بالبشر في تايلند والفلبين، والاتجار بالمخدرات في ميانمار. وعلاوة على ذلك، تعهدت اليابان بمبلغ ٧ ملايين دولار لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعماً لتدابير مكافحة المخدرات في أفغانستان والبلدان المجاورة. ووفرت الحكومة اليابانية أيضاً تعاوناً تقنياً في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من خلال معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في آسيا والشرق الأقصى. ويقدم هذا المعهد التدريب لمسؤولي العدالة الجنائية في البلدان النامية.

١٢ - وتقوم اليابان بتحسين عمليات فرز طلبات الحصول على التأشيرات وتصدر جوازات سفر مقروءة آليا لتعزيز سياساتها الخاصة بالهجرة وعملية تحديث الهوية للضحايا. ووضعت اليابان أيضاً خطة للإسراع بالاستراتيجية الوطنية لمنع إساءة استعمال المخدرات، وتطبق ”سياسة عدم التسامح إطلاقاً“ ضد إساءة استعمال المخدرات، والتي اعترفت بنجاحها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

١٣ - **السيدة شو** (جمهورية كوريا): قالت إن النظم الاجتماعية للربط الشبكي مثل المدونات الإلكترونية، والرسائل الفورية يمكن استخدامها في القيام بأعمال كيدية، وارتكاب جرائم جنسية، والقيام بالتحرش الإلكتروني. وتشكل هذه الأعمال والجرائم الإلكترونية الأخرى تهديداً للمجتمع وتتطلب رداً دولياً. ولتحقيق هذه الغاية، وضع المعهد الكوري لعلم الجريمة برنامجاً تدريبياً حاسوبياً بعنوان ''منتدى افتراضي لمكافحة الجريمة الإلكترونية'' لتقديم المساعدة التقنية لمسؤولي إنفاذ القوانين في البلدان الآسيوية.

١٤ - وفي الماضي كانت استراتيجيات مكافحة الجرائم المرتبطة بالمخدرات تركز بدرجة كبيرة على تخفيض العرض. غير أن تخفيض الطلب يعد جزءاً لا يتجزأ من سياسات مراقبة المخدرات. واعتماداً على تجارب بلدان أخرى وعلى المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تطبق حكومته استراتيجيات لتخفيض الطلب وتركز على زيادة وعي الجماهير عن العواقب المدمرة للمخدرات. وفضلاً عن هذا، ومن أجل الوصول إلى أولئك الذين هم أكثر تعرّضاً للجرائم المتعلقة بالمخدرات، تشجع الحكومة مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، عن طريق دعم برامجها الخاصة بالتثقيف وإعادة التأهيل.

١٥ - ويعد التعاون الدولي، خاصة في مجاليّ تقاسم المعلومات والمساعدة التقنية، ضرورياً للتصدي بشكل فعال لاتجاهات السلوك الإجرامي. وتؤيد كوريا مبادرة تقاسم المعلومات، وستستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ اجتماع جهات الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة الجمارك العالمية، بالتعاون مع المكتب الإقليمي للاتصالات الاستخبارية لآسيا والمحيط الهادئ. وسيعمل هذا الاجتماع على تعزيز التعاون فيما بين البلدان في آسيا والمحيط الهادئ ومع منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، من أجل مكافحة الاحتيال الجمركي والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

١٦ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور محوري في جهود تقاسم المعلومات ويجب أن يحسن نظامه الخاص بجمع المعلومات. وتثني كوريا على التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٠ الذي أصدره هذا المكتب، وكذلك المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة التي أصدرتها الأمم المتحدة، والتي تزود المجتمع الدولي بقاعدة راسخة لصياغة استراتيجيات لمكافحة المخدرات. غير أنه يلزم معلومات أفضل عن أقاليم معينة في العالم من أجل الاطلاع على الاتجاهات العالمية بصورة أكثر دقة.

١٧ - **السيدة سولورزانو - أريغادا** (نيكاراغوا): قالت إنه نظراً لأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومشكلة المخدرات أصبحتا من الظواهر العالمية، فإنهما يتطلبان رداً من المجتمع الدولي يستند إلى إجراءات منسقة ومتعددة الأطراف تحترم سيادة الدول وسيادة القانون بصورة كاملة. وفضلاً عن هذا، وبناءً على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، ينبغي أن يشمل الرد تعبئة الأموال ومساعدة بلدان العبور بالنسبة للمخدرات والأسلحة، مثل نيكاراغوا التي يتعين عليها استخدام مواردها الوطنية المحدودة لمحاربة الجريمة عبر الوطنية.

١٨ - وقد أظهرت نيكاراغوا التزامها الأكيد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها عن طريق تعديل قوانينها المحلية، وتنفيذ خطط وطنية وإقليمية. وفي حين زاد معدل الجرائم في البلدان الأخرى بأمريكا الوسطى في الآونة الأخيرة، إلا أنه انخفض في نيكاراغوا، وتعد نسبة القتل في هذا البلد من أقل النسب في المنطقة.

١٩ - وفي حين تعد نيكاراغوا خالية مما يسمى بعصابات العنف من الأحداث، إلا أن عصابات الشباب تمثل مشكلة،

حتى على الرغم من أنه ليست لها أي روابط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد تم وضع نموذج للرعاية الشاملة أسفر عن سحب نحو ٥٠٠ عضو من هذه العصابات كل عام.

٢٠ - وقد عملت الشرطة بلا هوادة ضد الاتجار الدولي بالمخدرات وشبكات التوزيع المحلية. وقد وُجِّه اهتمام خاص إلى تفكيك الهيكل اللوجستي الذي حاول المتاجرون بالمخدرات إقامته في البلد عن طريق الاستيلاء على الأرصدة والأسلحة وشركات شل. وقد تم تدمير المختبرات السرية لتصنيع المخدرات التركيبية، وتم اعتقال ومحاكمة العديد من المتاجرين بالمخدرات والمجرمين الأجانب. وفضلاً عن هذا، تعد نيكاراغوا عضواً في عدة هيئات إقليمية تضع وتنفذ خططاً إقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة.

٢١ - وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على توقيع وتصديق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة حتى يمكن تعريف غسل الأموال، والاختطاف، والاتجار بالبشر، والفساد، وتهريب الأفراد، والجرائم ذات الصلة بأنها جرائم طبقاً للقوانين المحلية لبلدان نصف الكرة الغربي، وتحديد الأرصدة المتأتية من مثل هذه الجرائم والاستيلاء عليها. وستواصل نيكاراغوا جهودها لمحاربة هذه الجرائم، على الرغم من مواردها المحدودة، لأنها مقتنعة بأن هذا البلد لا يمكن تحقيق قدرته الكاملة إلا في مناخ يسوده السلام والأمن.

٢٢ - **السيدة ساهوسارونغسي** (تايلند): قالت إن تايلند تعلق أهمية كبيرة على مكافحة الجريمة المنظمة المحلية وعبر الوطنية على حد سواء. فالجريمة تعد من أكبر عوائق التنمية، نظراً لأن النشاط الإجرامي يحجب الاستثمار ولا يشجع الأطباء والمدرسين على العيش في مناطق معينة. غير أنه بالإضافة إلى توقيع العقوبات، يجب أيضاً توجيه الاهتمام لإصلاح أولئك الذين ارتكبوا جرائم مع ضمان احتجازهم في ظروف لائقة واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. وتؤدي قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء دوراً هاماً في النظم الإصلاحية في تايلند. غير أن هذه القواعد لم تعد تعبِّر عن الواقع المتغير للقرن الحادي والعشرين، ويحتاج الأمر إلى تحديث المرافق الإصلاحية. وقد استهلت تايلند مسودة صيغة لقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للجانيات. وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسودة القواعد هذه وأوصى الجمعية العامة باعتمادها.

٢٣ - وتعلق تايلند أيضاً أهمية كبيرة على رفاه ضحايا الجريمة، فقدمت المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع دون وصم وذلك ضمن إجراءات أخرى. وتلتزم تايلند أيضاً بمحاربة الفساد وستستضيف المؤتمر الدولي الرابع لمكافحة الفساد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢٤ - وأضافت أن تشجيع التنمية يظل من العوامل الحاسمة لكي يجد السكان بدائل للتورط في النشاط الإجرامي؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، أتاحت تايلند فرصاً دائمة مدرة للدخل بالنسبة لصغار المزارعين لإبعادهم عن زراعة محاصيل تُستخدم في إنتاج المخدرات غير المشروعة، وذلك ضمن تدابير أخرى.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، تروج تايلند لمشاريع التنمية البديلة على الطريقة التايلندية في بلدان داخل منطقة جنوب شرق آسيا وخارجها لتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات. وقالت إن تايلند وبيرو ستشاركان في استضافة حلقة العمل الدولية والمؤتمر الدولي المعني بالتنمية البديلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتركز تايلند على زيادة الوعي في مناطق الحدود، والمدارس، والمجتمعات المحلية، وبين الأُسر، وتعمل من أجل تحقيق هدف أمم جنوب شرق آسيا لتحويل الرابطة إلى منطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥.

٢٦ - **السيد رودي** (النرويج): قال إن المعاناة البشرية والتكاليف التي يتحملها المجتمع بسبب الجريمة المنظمة لها أبعاد كبيرة. وقُدرة الشبكات الإجرامية على الابتكار بلا حدود؛ فهم ينشطون في عدة مناطق حيث يمكن تجميع أرباح بصورة غير مشروعة، ولهذا يلزم قيام تعاون دولي فعال للتصدي لها. وتعتقد النرويج أن أفضل طريقة للسير قُدماً هي تنفيذ الصكوك القائمة، مع استعراض آليات التنفيذ. وهذه الآليات موجودة بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولكنها ليست موجودة بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولهذا تحث النرويج الدول الأعضاء على وضع مبادئ لآلية مقابلة خلال الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية.

٢٧ - وينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يكون أكثر تركيزاً في أعماله، مع إيجاد توازن بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية. وينبغي أن يعزز دوره كوصيّ على حقوق الإنسان في مجال الجريمة والمخدرات، ويحسن الشفافية ويطبق المنظور الجنساني في برامجه وسياساته الخاصة بالموارد البشرية، وأن يعزز ثقافة التقييم.

٢٨ - وقد ساهمت تدابير زيادة الشفافية وتحديد التدفقات المالية غير المشروعة مساهمة كبيرة في حرب النرويج ضد الجريمة المنظمة. غير أنه للقيام برد فعال فإنه يلزم المزيد من المعلومات وكيفية استفادتها من الهياكل المالية القائمة. وتدعم النرويج أنشطة البحوث التي يضطلع بها المكتب في هذا المجال وتوصي بأن تستند إلى خبرات الدول الأعضاء.

٢٩ - وأضاف أن الصيد غير القانوني بدأ يظهر كنوع جديد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وهو نوع جذاب بسبب أرباحه العالية نسبياً وقلة مخاطره فيما يتعلق بالمقاضاة القانونية. وتتعهد النرويج بتقديم تقرير عن الموقف في المناقشات القادمة حول هذه المسألة.

٣٠ - وقال إن تحديات منع استعمال المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات موجودة في كل حلقة من حلقات سلسلة المخدرات. وترحب النرويج بالقرار ٢/٥٣ للجنة المخدرات بشأن منع استعمال المخدرات غير المشروعة داخل الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بسياسات منع إساءة استعمال المخدرات، وتشجع الدول الأعضاء على متابعة هذا الأمر.

٣١ - وأضاف أن مزايا المعايير العالمية التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مزايا واضحة في مجال الاتجار بالبشر. ويعد هذا الموضوع أحد أولويات مجلس دول بحر البلطيق برئاسة النرويج: فالمجلس يعتزم على وجه التحديد زيادة التركيز على سوق العمل عن طريق تحسين التعاون بين الشرطة وسلطات التفتيش العمالية، ووضع برنامج أكثر فعالية لتحديد الضحايا.

٣٢ - **السيدة حليمة** (ماليزيا): قالت إن الاستثمار الوطني في الجهود الأساسية لمنع الجريمة له مزاياه على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وحتى على المستويات الدولية. غير أن التعاون الدولي في مجالات من قبيل تبادل المعلومات، وبناء القدرة، ونقل التكنولوجيا، وبناء الثقة، لا يزال ضرورياً من أجل السماح للبلدان بكسب الثقة، وتحسين قدراتها، وتنسيق الجوانب العملية والتنفيذية للعملية بصورة أفضل.

٣٣ - وفي تجربة ماليزيا، لا يزال الاتصال الثنائي بين الوكالات على أساس الاحتياجات وفي حدود القوانين الوطنية الطريقة الأكثر فعالية لتقاسم المعلومات بشأن الجريمة عبر الوطنية. وفي حين يعد تقاسم المعلومات على نطاق واسع أمراً مرغوباً، إلا أنه يمثل تحدياً، لأنه من ناحية قد

يتطلب وجود اتفاقيات، أو معاهدات، أو ترتيبات إقليمية، أو اتفاقات ثنائية، أو مذكرات تفاهم.

٣٤ - ولكي تكون خطة العمل العالمية الجديدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص خطة فعالة، فإنه يجب تنفيذها بالتنسيق مع اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المكمل لها الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي تعد ماليزيا طرفاً فيه. غير أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز الرد الخاص بالعدالة الجنائية ويتناول الاتجار بالأشخاص. ويلزم اتخاذ نهج أكثر شمولاً تجاه المشكلة من أجل التصدي للقضايا الكامنة التي تجعل الأشخاص في بلدان المنشأ معرّضين إلى الاستغلال.

٣٥ - وعلى المسار الإقليمي، بذلت ماليزيا جهوداً مفيدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعلى المستوى المحلي، وبموجب قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٧، الذي عُدل مؤخراً ليشمل تهريب المهاجرين على وجه الخصوص، تمكنت وكالات إنفاذ القانون حتى الآن من إنقاذ نحو ١ ٨٠٠ ضحية، يجري حالياً إيداع جانب منهم في دور الإيواء. وقد استهلت أيضاً خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص حددت أهداف الاستراتيجية والمجالات البرنامجية المرتبطة بها والتي تتطلب الدعم.

٣٦ - ولا تزال ماليزيا تشعر بالقلق من تزايد استهلاك المنشطات التركيبية التي حددتها التقارير المختلفة للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما أنها على الرغم من قوانينها الصارمة في مجال المخدرات، قد شهدت زيادة في الاتجار بالمخدرات. ومن الواضح أن التدابير الوطنية لمراقبة المخدرات بحاجة إلى أن تقترن بجهود دولية أكثر تضافراً، ينبغي أن تشمل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتوفير مصادر دخل بديلة في مجال إنتاج المخدرات.

٣٧ - **السيدة أوجيامبو** (كينيا): قالت إنه برغم الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي إلا أن الجريمة والمخدرات لا تزال من بين العوامل التي تفسد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم تُطرح التساؤلات عن مدى كفاءة الاستراتيجيات المعتمدة والالتزام الجماعي بالتصدي لهذه المشكلة، وما إذا كان ينبغي اتخاذ نهج جديد تماماً.

٣٨ - وأضافت أن الاتجار بالبشر يعد من أربح الأنشطة للجماعات الإجرامية على نطاق العالم. والقضاء عليه أمر صعب للغاية بحكم طبيعته خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات والكوارث الإنسانية، والفقر. وعلى الرغم من أحكام العديد من المعاهدات الدولية والتدابير الإقليمية المقابلة، لا تزال المشكلة بلا رادع. وقد طالب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بإجراء عاجل لتنسيق الجهود المتناثرة، واستجابة لذلك، استهلت الجمعية العامة خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في آب/أغسطس ٢٠١٠. وستوفر خطة العمل نهجاً أكثر ترابطاً تجاه التصدي للمشكلة، مع توفير الحماية وتقديم المساعدة للضحايا.

٣٩ - وقد زادت كينيا من حملاتها ضد الاتجار بالبشر، وعززت الأمن في موانئ الدخول والخروج، وتعتمد تشريعاً خاصاً بالاتجار وغسل الأموال. وقد نظم معهد التدريب القضائي من خلال التعاون الدولي مناسبة عن إقامة العدل، مع التركيز على مدونة الأخلاقيات وعلى المهنية. وقد تلقى بلده أيضاً دعماً من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تحسين قدرته على إنفاذ القانون البحري وإعادة تأهيل مرافق السجون. وفضلاً عن هذا، يقوم معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا بدعم برامج بناء القدرات في مجاليّ منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٤٠ - ولا تزال كينيا تتحمل آثار الاضطراب السياسي في الصومال؛ فقد سبب تدفق الأسلحة إلى جانب تزايد حالات القرصنة والإرهاب في معاناة لا حدود لها. وفي حين تعرب كينيا عن امتنانها لجهود المجتمع الدولي من أجل مساعدة المنطقة على مواجهة هذه المشاكل، إلا أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا عندما يعود الاستقرار السياسي إلى الصومال. وعلاوة على ذلك، يحتاج الأمر إلى بنية أساسية لضمان عدم وصول الأسلحة المتداولة في التجارة المشروعة إلى أسواق غير مشروعة. ولا تزال كينيا ملتزمة بالجهود الإقليمية والدولية لإيجاد حلول للتحديات التي تشكّلها الجريمة والمخدرات على نطاق العالم، وتطالب المجتمع الدولي بزيادة جهوده، بما في ذلك توفير الموارد.

٤١ - **السيدة فيليشكو** (بيلاروس): قالت إنه يجب على الدول اتخاذ إجراء منسق على جميع المستويات لمكافحة الجريمة التي تزايدت. وتعد بيلاروس مشاركاً نشطاً في منظمات إقليمية مثل رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وستشمل مجالات التعاون الرئيسية مع منظمة شنغهاي للتعاون مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والأنواع الأخرى من الجرائم عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية. وترحب بيلاروس ببدء عمل آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتتطلع إلى المشاركة في العملية الاستعراضية عام ٢٠١٣.

٤٢ - وقد قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعمل هام في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي جريمة من أبشع جرائم العصر الحديث. وترحب بيلاروس باعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقالت إن مجموعة ''أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر'' التي تضم بين أعضائها ٢٠ دولة اعتمدت مؤخراً إعلاناً يؤكد على أهمية مواصلة تحسين تنسيق الجهود وتعزيز الشراكات لمكافحة الاتجار بالبشر.

٤٣ - وتتيح خطة العمل العالمية أفضل فرصة لضمان التنفيذ الفعال لجميع الصكوك الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك ضمان التنسيق الفعال للجهود في هذا المجال فيما بين جميع الأطراف المهتمة. وفي الفترة الأخيرة، تم اعتماد البرنامج العام لمكافحة الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية وما يرتبط بذلك من أفعال غير قانونية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ بموجب مرسوم أصدره رئيس جمهورية بيلاروس. وسيكون هذا البرنامج عنصراً هاماً في تنفيذ بيلاروس لخطة العمل العالمية.

٤٤ - وقد تم في عام ٢٠٠٧ تأسيس مركز الدراسات الدولية للتدريب، ورفع الكفاءة، وإعادة تدريب الموظفين العاملين في مجالي الهجرة والاتجار بالبشر وذلك لتدريب المهنيين على نهج جديدة لمكافحة النشاط غير القانوني المرتبط بالهجرة والاتجار بالأشخاص. وستُتاح مرافق المركز لأخصائيين من بلدان أخرى.

٤٥ - وترحب بيلاروس بتدابير تعزيز تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار، والتي نفذها فريق التعاون المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويمكن أن يصبح هذا الفريق واحداً من أهم آليات التنسيق لتنفيذ خطة العمل.

٤٦ - ومن المأمول أن تعطي الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، دَفعة جديدة لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وأن تحقق تقدماً حاسماً في مكافحة الجريمة الوطنية.

٤٧ - **السيدة كافون** (أوكرانيا): وقفت بحزم وراء تحسين التعاون المتعدد الأطراف بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب، والاتجار بالبشر، والفساد. وقالت إن اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المكملة لها تعد حجر الزاوية لنظام دولي لمكافحة الجريمة. وتلاحظ أوكرانيا مع الأسف أن بعض كبار المسؤولين في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو المؤسسة الدولية الرئيسية المسؤولة عن تعزيز الجهود المتعددة الأطراف فيما يتعلق بهذه الاتفاقات، قد أدلوا ببيانات تتضمن ادعاءات لا أساس لها تشوه أنشطة بعض الدول الأعضاء. وأضافت أن نشر مثل هذه المعلومات واتخاذ توصيات بناء عليها يمكن أن يقوّض سلطة هذا المكتب كمنظمة محايدة. فينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ألا يتجاوز ولايته. وينبغي لدراساته وتقييماته أن تتناول القضايا ذات الأولوية التي حددتها الدول الأعضاء وأن تستند إلى المعلومات التي يقدمونها.

٤٨ - وتود أوكرانيا أن تعرب عن دعمها الذي لا يتزعزع للمبادئ والأهداف التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة العشرين لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعربت عن أملها في أن تسهم التدابير التي وردت في إعلان السلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة للتحديات العالمية في تحسين آليات التعاون الدولي في تلك المجالات بدرجة كبيرة.

٤٩ - وقد نفذت أوكرانيا العديد من التدابير لزيادة الوعي عن الفساد ومكافحته في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تدابير قانونية عن غسل الأموال والرشوة. وأعربت عن أملها في أن تؤدي نتائج المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى وضع معايير وطنية ودولية محسنة. وقالت إنها تؤيد إنشاء آلية استعراض حكومية دولية مفتوحة العضوية لتقييم التقدم الوطني نحو تحقيق أهداف وغايات مكافحة الفساد، وأنه قد وقع عليها الاختيار لكي تخضع للاستعراض وتجري استعراضاً في أول اجتماع لفريق استعراض التنفيذ التابع للمؤتمر.

٥٠ - وقالت إن أوكرانيا بحاجة إلى تعزيز قدراتها الوطنية لمنع الإرهاب وإنها تعرب عن امتنانها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساعدته في تنظيم حلقة عمل إقليمية عن منع الإرهاب لبلدان منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في شباط/فبراير ٢٠١٠ واستضافت أوكرانيا في أيار/مايو حلقة عمل إقليمية عن الإرهاب البحري لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

٥١ - وقد برهنت الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة على أن في استطاعة البلدان والمنظمات الدولية أن تعمل معاً بصورة ناجحة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي لوضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ويحدد هذا الإعلان أولويات طويلة الأجل ستتطلب الشفافية الكاملة في التعاون الدولي وكذلك مساعدات مالية من المؤسسات الدولية.

٥٢ - وقالت في ختام كلمتها إن أوكرانيا تود أن تشير إلى العلاقة بين فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واستعمال المخدرات غير المشروعة. وأضافت أن تخفيض الطلب على المخدرات وعلى استعمالها يعد حاسماً لمنع انتشار الإيدز.

٥٣ - **السيد لويزا باريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال أن تقرير الأمين العام (A/65/93) يعترف بالجهود التي بذلتها بلدان منطقة الإنديز لخفض المساحة المزروعة بشجيرات الكوكا. ومع هذا ينبغي ملاحظة أن نسبة كبيرة من الإنتاج توجه للاستهلاك المشروع كأغذية وأدوية. وقد خفضت بوليفيا زراعة الكوكا استناداً إلى المراقبة الفعالة والاتفاقات مع منظمات مزارعي الكوكا، بينما تحترم حقوق الإنسان بدقة. وفضلاً عن هذا، قررت الحكومة القضاء على الزراعة غير المشروعة في الحدائق الوطنية.

٥٤ - وعلى الرغم من الاعتراف بالجهود التي بذلتها بوليفيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات، إلا أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة، ولأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالمشكلة، سحبت مرة أخرى اعتمادها لبوليفيا بينما اعتمدت منتجي الكوكايين الرئيسيين. إن إنجازات بوليفيا تُقابَل بتجاهل كما تُسجَّل بيانات متضاربة؛ وهكذا بينما أشارت الأمم المتحدة إلى أن زراعة الكوكا زادت بنسبة ١ في المائة، إلا أنها طبقاً للولايات المتحدة زادت بأكثر من ٩ في المائة.

٥٥ - وبرغم هذه المشاكل السياسية، تلتزم الحكومة التزاماً راسخاً بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والفساد، وترى أن إنهاء السرِّية المصرفية من شأنه أن يفيد كثيراً.

٥٦ - وقد حسنت بوليفيا تنسيق الجهود، وخاصة مع بلدانها المجاورة، لمكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق تعزيز عمليات مشتركة ومتابعة الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء مركز لمكافحة الاتجار بالمخدرات في إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. كل هذا يؤكد من جديد أن مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية عامة ومشتركة. وقد استُهلت سلسلة من المناقشات مع المفوضية الأوروبية، والاتحاد الروسي، وكندا بشأن تنفيذ مشروع يعتمد على الرادار يسمح لهذا البلد بالمراقبة المباشرة لمجاله الجوي، والذي من شأنه أن يوفر أداة حاسمة في الحرب ضد الاتجار بالمخدرات والأنشطة غير القانونية الأخرى.

٥٧ - وتؤكد بوليفيا من جديد أن مضغ أوراق الكوكا يعد ممارسة قديمة لسكان المنطقة الأصليين ويشكل جزءاً من هويتهم الثقافية. فما زالت الكوكا لا تسبب أي ضرر للبيئة، كما أن الدستور يكفل وينظم إنتاج واستهلاك الكوكا بالطرق المشروعة.

٥٨ - وتلتزم بوليفيا التزاماً راسخاً بالحرب الدولية ضد الاتجار بالمخدرات والزراعة غير القانونية للكوكا. غير أن مواجهة المشكلة تتطلب تعاون المنظمات أو البلدان التي تحترم سيادة بوليفيا وكذلك حقوق الإنسان.

٥٩ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الجمهورية العربية السورية التي تعد طرفاً في معظم الصكوك الدولية بشأن منع الجريمة هي واحدة من البلدان الأكثر أماناً واستقراراً في العالم. ويتضح التزام حكومتها الراسخ بمكافحة جميع أشكال الجريمة من الخطوات التي اتخذتها لمواءمة التشريعات الحالية مع الاتفاقات والمعايير الدولية ذات الصلة. وفضلاً عن هذا، فإن الجمهورية العربية السورية، بوصفها أحد الأعضاء الأوائل في الإنتربول، قد شاركت بنشاط في مؤتمرات هذه المنظمة ونفذت مختلف القرارات التي اعتمدتها منظمة الإنتربول والهيئات الدولية الأخرى.

٦٠ - وبينما تعد حوادث الاتجار بالبشر في بلدها حوادث معزولة، إلا أنه قد صدر في عام ٢٠١٠ قانون شامل يقضي بمنع وملاحقة هذه الجريمة بالإضافة إلى توفير الرعاية لضحاياها. وهناك تشريعات محلية أيضاً صدرت خلال العقد الماضي تتصدى بشكل خاص لعدد من الجرائم المعاصرة، من بينها قانون التوقيعات الإلكترونية، وقانون آخر يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦١ - وأضافت أن استخدام العصابات لمظاهر التقدم التكنولوجي لارتكاب جرائم منظمة عبر وطنية يتطلب رداً متعدد الاتجاهات يستفيد من أفضل الممارسات ويستخدم وحدات شرطة متخصصة. وفي هذا الصدد، استضاف بلدها مؤتمراً دولياً للإنتربول في أوائل العام عن مكافحة الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠٠٩، نظم حلقة عمل عن إنشاء إطار قانوني دولي لمكافحة الإرهاب.

٦٢ - وقالت إن حكومتها كثفت جهودها لمحاربة تعاطي المخدرات وتهريبها داخل أراضيها، وتؤيد تماماً الجهود الدولية والتعاون من أجل تحقيق هذه الغاية. وفضلاً عن ذلك، تعمل الجمهورية العربية السورية بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وترحب بالدعم التقني الذي يقدمه مكتبه الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبلدان الإقليم. ويؤكد بلدها على ضرورة منح المكتب موارد إضافية حتى يتمكن من القيام بولايته. وينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تتصدى للأسباب الجذرية للجرائم المتعلقة بالمخدرات وغيرها من الجرائم الأخرى، لأنها بذلك تعتمد نهجاً وقائياً يقتضي العمل لحل النزاعات الإقليمية والدولية، ودعم اقتصادات البلدان الفقيرة.

٦٣ - **السيد تانين** (أفغانستان): قال إن حكومته تقدّر الدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للقضاء على خطر المخدرات في أفغانستان، بما في ذلك بناء القدرات لإنفاذ القوانين وإتاحة فرص لسبل المعيشة البديلة. وأضاف أن خطر المخدرات يعد جزءا من شبكة إجرامية معقدة، والقضاء عليها يتطلب جهوداً دولية متضافرة. ولا يزال شعب أفغانستان يعاني بدرجة كبيرة، وقد اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات على المستويين الوطني والدولي للتصدي لخطر المخدرات باعتبار ذلك أولوية عليا. وبدعم من الشركاء الدوليين، انخفضت زراعة الخشخاش بنسبة ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٠، وهو نجاح اعترف به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وهناك ٢٠ ولاية من بين ٣٤ ولاية لا تزال خالية من الخشخاش بفضل تدابير شاملة تضمنت التنمية الزراعية وتخفيض الطلب.

٦٤ - ويلزم بذل جهد أكبر من جانب بلدان العبور والبلدان المستهلكة لمنع الاتجار بالسلائف الكيميائية وتخفيض الطلب عليها. وطالب في هذا الصدد بتدابير إضافية من جانب الدول الأعضاء لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨). وفضلاً عن هذا، فإنه يلزم التصدي للإرهاب بالترادف مع مشكلة المخدرات، نظراً لأن عائدات المخدرات تعد المصدر الرئيسي لتمويل النشاط الإرهابي في هذا البلد وفي المنطقة، مما يشكل تهديداً للاستقرار. وأضاف أن سهولة الحصول على المخدرات بالإضافة إلى الصدمات المرتبطة بالحرب أدت إلى استعمال المخدرات بين قرابة ٨ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٦٤ عاماً في أفغانستان، مما يسبب ضرراً بالغاً لنسيج المجتمع. وهناك حاجة عاجلة إلى المساعدة الدولية المستمرة للتوسع في جودة وعدد مراكز العلاج، نظراً لأن أكثر من ٩٠ في المائة من المدمنين لا يزالون بحاجة إلى العلاج.

٦٥ - وتتعاون أفغانستان مع بلدان المنطقة لمواجهة تحديات الإرهاب، والتطرف، والمخدرات، والجريمة المنظمة. ومن المخطط أيضاً إقامة تعاون لتعزيز وكالات إنفاذ القوانين، وتقاسم المعلومات الاستخبارية بشأن التهديدات الإرهابية، والقضاء على الاتجار بالسلائف الكيميائية والمخدرات. وقال إن هناك منتديات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تعد أيضاً مصدراً للتشاور. وشدد على ضرورة التعجيل بتجنيد وتدريب شرطة الحدود والجمارك الأفغانية من أجل إدارة الحدود بصورة أكثر فعالية.

٦٦ - **السيد أو** (سنغافورة): قال إن التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٠ الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كشف عن كثير من التحديات المزعجة التي لا تزال تواجه جهوده من أجل تحسين المراقبة العالمية للمخدرات. وتشمل هذه التحديات وجود نحو ٣٨ مليوناً من متعاطي المخدرات الذين يواجهون عواقب اجتماعية وصحية خطيرة؛ وانتشار مراكز الإنتاج والاتجار عبر الحدود؛ وتزايد إساءة استعمال المخدرات. وفي حين أن

بلده يحترم استخدام كل بلد للاستراتيجيات التي يراها ملائمة للتصدي للقضايا المتعلقة بالمخدرات، إلا أن حكومة سنغافورة تتخذ موقف ''عدم التسامح إطلاقاً''، مؤكدة أن منع إساءة استعمال المخدرات هو النهج الأفضل تجاه هذه المشكلة بدلاً من محاولات تخفيضها. وتشمل استراتيجية سنغافورة لمكافحة المخدرات قوانين تفرض عقوبات مشددة على المتاجرين بالمخدرات ومتعاطي المخدرات، وتتولى عدة وكالات تنفيذ هذه القوانين. وهناك نظام إلزامي لإعادة التأهيل لمتعاطي المخدرات، كما تشارك أُسر المدمنين في حملات مكافحة المخدرات. وهناك حملات مكثفة لتوعية الجماهير وحملات عالمية تركز على منع استعمال المخدرات، وخاصة فيما بين الشباب. وقد أسفر النهج الشامل عن إقامة مجتمع خال نسبياً من المخدرات. وقد انخفض عدد المعتقلين من متعاطي المخدرات بنسبة ٦٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ عما كان عليه في عام ١٩٩٤، كما انخفض عدد معاودي التعاطي بصورة منتظمة. وقد أسفرت عمليات المكتب الرئيسي للمخدرات عن تحطيم ما يصل إلى ٢٨ عصابة من عصابات تجار المخدرات في عام ٢٠٠٩.

٦٧ - وفي مجتمع عالمي أصبح مترابطاً بشكل متزايد عن طريق التجارة، والبنية الأساسية، ونظم النقل، تتطلب مكافحة الاتجار بالمخدرات تعاوناً دولياً في جهود إنفاذ القوانين. وتعد سنغافورة طرفاً في ثلاث اتفاقيات متعددة الأطراف تهدف إلى مكافحة مشكلة المخدرات، بينما يتعاون مكتبها الرئيسي للمخدرات في تحقيقات ثنائية مشتركة ويقيم اتصالات مع الإنتربول ومكتب الاتصالات الاستخباري لإقليم آسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الجمارك العالمية. وبالتعاون مع أستراليا، استضافت سنغافورة أيضاً برنامجاً تدريبياً في أوائل هذا العام لتقاسم الدراية الفنية وأفضل الممارسات في مكافحة مشكلة المخدرات بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٨ - **السيدة ميلارد – وايت** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن جانباً كبيراً من النشاط الإجرامي في بلدها يرتبط بنمو الجريمة المنظمة على المستويين المحلي والدولي. وقد وافقت بلدان منطقة البحر الكاريبي على الوقوف معاً للقضاء على هذا البلاء، وتطبق حكومتها بحزم عدداً من التدابير التي تتضمن ترتيبات ثنائية وإقليمية وعالمية. وهي ملتزمة، على المستوى المحلي، بإجراء استعراض تشريعي، وإصلاح مؤسسي، وبناء القدرات في إطار الأمن الوطني والعدالة الجنائية لهذا البلد. وقد بدأت أيضاً جهوداً كبيرة لتعزيز خدمات الشرطة وتحسين نظام السجون. وأضافت أن التشريعات التي صدرت على مدى السنوات العشر السابقة أدت إلى تحسين الإطار القانوني عن طريق استهداف جرائم معينة، من بينها تلك الجرائم التي تنطوي على مخدرات، وأسلحة صغيرة، وأسلحة خفيفة، وستعمل وزارة العدل التي أُنشئت حديثاً على سرعة البت في القضايا واتخاذ نهج أكثر تكاملاً ومتعدد التخصصات تجاه العدالة الجنائية. وتعد الوزارة مسؤولة عن تقديم التعويض والرعاية لضحايا الجريمة، وإدخال تشريعات جنائية جديدة، وإنشاء محاكم متخصصة، وتحسين تسجيل الجناة ونظام الإفراج المشروط.

٦٩ - ونظراً للموقع الجغرافي الاستراتيجي لترينيداد وتوباغو، فقد استغل مرتكبو الجريمة المنظمة هذا البلد كمنطقة رئيسية للشحن العابر وشجعوا على إيجاد جماعة كبيرة ومتنامية من المستهلكين المحليين. وقد ردت الحكومة على ذلك بإحكام عمليات مراقبة الحدود لمكافحة استيراد المخدرات والأسلحة والذخيرة غير المشروع، وأكدت في هذا الصدد التزام حكومتها ببرنامج العمل المتعلق بمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتسعى لمواجهة الزيادة في الاستهلاك المحلي غير المشروع للمخدرات عن طريق برامج واسعة النطاق للتوعية الجماهيرية.

٧٠ - ويعد التعاون المتعدد الأطراف ضروريا لتنفيذ تدابير منع الجريمة ومراقبة المخدرات بصورة فعالة، وتواصل ترينيداد وتوباغو العمل مع أُسرة الجماعة الكاريبية التي تنتمي إليها ومع منظمات إقليمية ودولية أخرى في نصف الكرة الغربي، مثل المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونظراً لما يتسم به هذا المكتب من أهمية بالغة في العمل الاستراتيجي والتعاون لمكافحة جريمة المخدرات، فإنها تكرر نداء حكومتها بإعادة فتح المكتب الكاريبي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشددت أيضاً على أهمية عقد معاهدة ملزمة ومتفق عليها دولياً بشأن الأسلحة للمساعدة في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٧١ - **السيد بن مهدي** (الجزائر): قال إنه في حين يعد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إنجازاً مشهوداً، إلا أن المجتمع الدولي لم يف بعد بالتزاماته بموجب الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة. وفضلاً عن هذا، فإن ما أُحرز من تقدم كان هشاً، ويعزى ذلك في جانب منه إلى زيادة الروابط بين المخدرات غير المشروعة والأنشطة الإجرامية الأخرى. وأضاف أن المجتمع الدولي بحاجة لأن يعتمد نهجاً متكاملاً ومتعدد التخصصات إزاء التعاون بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وإزاء تزايد الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة بالمخدرات، قررت الدول الأفريقية التصدي لهذه المشاكل على مستوى إقليمي، واعتمد مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المعني بالمخدرات ومنع الجريمة في دورته الثالثة في عام ٢٠٠٧ خطة عمل أفريقية مدتها خمس سنوات. ويرحب وفده بالاهتمام الذي أبدته الدورة الثالثة والخمسون للجنة المخدرات تجاه أهمية التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتوقيع اتفاقات بشأن تسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتدابير العملية الخاصة بالكشف والمنع، وكذلك توصيتها بشأن تبادل المعلومات والتحريات المشتركة.

٧٢ - والجزائر، بوصفها حلقة الوصل للشحن العابر بحكم قربها من مراكز الإنتاج، قد صدقت على ثلاث معاهدات تتعلق بالمخدرات وأنشأت مكتباً إدارياً لمراقبة المخدرات. وتعبِّر قوانينها الوطنية عن مضمون هذه المعاهدات، وتنص على منع استعمال المخدرات والاتجار بها، وعلى وضع برامج للتوعية بالمخدرات وعلاج متعاطي المخدرات. وتؤيد الجزائر إعلان السلفادور الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العشرون لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، خاصة توصيته فيما يتعلق بمضاعفة الجهود لمكافحة الجريمة الإلكترونية، وحماية حقوق السجناء، والتعامل مع الأشكال الجديدة للجريمة، ومكافحة العنف ضد المهاجرين.

٧٣ - وصدَّقت الجزائر أيضاً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة المكملة لها بشأن الاتجار بالأشخاص، والمهاجرين، والأسلحة النارية. وفي مجال منع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي، تمثل زيادة مدفوعات الفدية مشكلة جديدة للمجتمع الدولي، ولهذا ترحب الجزائر بقرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، الذي تضمَّن حُكماً ورد في توصية للاتحاد الأفريقي لتجريم دفع فدية للجماعات الإرهابية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.